رؤية البرلمان العربي حول:
تخفيف آثار الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة على حقوق الإنسان والتنمية في العالم العربي

رؤية البرلمان العربي حول:

تخفيف أثار الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة على حقوق الإنسان والتنمية في العالم العربي

المقدمة:

يواجه عالمنا العربي تحديات جُسام في ظل ماتشهده بعض الأقطار العربية من إضطرابات ونزاعات مسلحة تعصف بأمنه وإستقراره، ومن منطلق اختصاصات البرلمان العربي الأصيلة الواردة بنظامه الأساسي ومنها العمل علي ضمان الأمن القومي العربي وتدعيم حقوق الإنسان وتقديم التوصيات والاقتراحات بشأنهما، تأتي قضية حقوق الإنسان في صلب إهتمامات البرلمان العربي، كما أفرد له لجنة دائمة مختصة بدراسة موضوعاته، وخاصةً مايعانيه المواطن العربي من جراء النزاعات المسلحة والحروب.

الأمر الذى يستوجب طرح رؤية تستهدف تخفيف ماتخلفه الحروب والنزاعات المسلحة من تأثيرات سلبية على المواطن العربي وبخاصة الفئة الأولي بالرعاية مثل الأطفال والنساء و الفتيات والشيوخ والمرضي وذوى الإعاقة.

إن ما تخلفه الحروب والصراعات والتوترات من نتائج وخيمة علي مجمل الأصعدة؛ النفسية والأخلاقية والإجتماعية والثقافية، من شأنها التأثير السلبي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فما تفرضه المناطق المتوترة من نمط معيشي بالغ الصعوبة علي الفرد، بجانب عمليات التهجير من مناطق النزاعات، ينعكس بدوره على تركيبة المجتمع وأخلاقه وسلوكه، فغياب دور الأب نتيجة الأسر أو الموت يُحرم الطفل من الرعاية الأسرية السليمة، بالإضافة إلى إن تدمير البنى التحتية وتراجع المستويات الصحية والتعليمية للأسرة يزيد معدلات النزوح والتشريد وإرتفاع نسبة الفقر.

منطلقات الرؤية:

1) قرارات القمم العربية المتعاقبة الرامية إلي وأد الصراع والنزاعات المسلحة ببعض مناطق الوطن العربي وتركيز كافة الجهود لإعادة الإعمار بها.

2) قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وخاصةً القرارين رقم2143 (2014) ، 2225 (2015)، الخاصين بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، وكذا القرارين رقم 2286 (2016)، وأخرها القرار رقم 2417 (2018)، الخاصين بحماية المدنيين فى النزاعات المسلحة.

3) التوصيات الصادرة عن التقرير السنوي للممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة الصادرة بمجلس حقوق الإنسان د.37/مارس 2018م.

4) إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب (12 أغسطس 1949م)، بالإضافة إلي البروتوكولات الإضافية لإتفاقيات جنيف المتعلقة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

5) إعلان الظهران بشأن تثمين جهود دولة الكويت في استضافة مؤتمر إعادة إعمار العراق، الجهود العربية لإعادة الاعمار ومنها جهود المملكة العربية السعودية في إعادة إعمار دولة العراق ودعم الصادرات السعودية له.

6) جهود التحالف العربي لدعم الشرعية فى اليمن من خلال مبادرة إعادة الأمل وماتقدمه من مساعدات إغاثية وعلاجية وتنموية من خلال مشاريع الإغاثة والأعمال الإنسانية

7) المساعدات التى تقدمها الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت لليمن.

8) مساعي دعم المؤسسات الشرعية الليبية والجهود الرامية الى الوصول لإتفاق ينهى الأزمة من خلال مصالحة وطنية وفقا للاتفاق السياسي بالصخيرات بما يضمن وحدة ليبيا.

9) برامج دعم للاجئين السوريين والعمل علي تأهيلهم للإسهام بإعادة بناء بلدهم وتخطي المصاعب والعقبات التى خلفتها سنين الحرب.

10) مبادرة البرلمان العربي لدعم اللاجئين من "منظور تشريعي إنساني"، ومبادرة مكافحة الفقر في العالم العربي، وجهود البرلمان العربي لدعم الدول العربية الأقل نمواً.

محاور وتوصيات الرؤية:

(أولاً) تعزيز الآليات العربية للحد من آثار الحروب والنزاعات

1) التعاون بين لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان ولجنة الشؤون الاجتماعية والتربوية والمرأة والشباب لاعداد تقرير عن قرارات القمم الخاصة بوضع الأسرة العربية بمناطق الحروب والنزاعات، ومنها "الإستراتيجية العربية للأسرة" ق.ق 318 د.ع (17)، 2005/3، ورصد ما تم بشأنها خاصةً البند السابع منها بشأن "إغاثة الأسر العربية فى الظروف الصعبة بسبب الكوارث الطبيعية والمجاعات، وتخفيف معاناتها من وطأة الحروب والإحتلال والنزاعات المسلحة وتقديم المساعدات الطارئة لها".
2) مخاطبة رئيس البرلمان العربي للأمين العام لجامعة الدول العربية للنظر في وضع آلية للتنسيق بين البرلمان العربي وجامعة الدول العربية بشأن إنشاء صندوق عربي يختص بمساعدة ودعم الأسر المتأثرة بالحروب والنزاعات.
3) مخاطبة رئيس البرلمان العربي للأمين العام لجامعة الدول العربي للعمل المشترك بين البرلمان العربي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية لوضع تصور بشأن إنشاء هيئة عربية للإغاثة تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية، وتعمل علي تنسيق وتكثيف الجهود لدعم المتآثرين من الحروب والنزاعات، وإيلاء العناية الواجبة للفئات الأشد إحتياجاً والأكثر عرضة للمخاطر خاصةً النازحين والأطفال والنساء وكبار السن وذوي الإحتياجات الخاصة، على أن يكون أبرز مهامها وضع خطة شاملة للإغاثة وتوزيع المساعدات الإنسانية.
4) إنشاء قاعدة بيانات لحصر الأسر العربية المتضررة بمناطق الحروب والنزاعات وجمع كافة المعلومات والبيانات الخاصة بهم، والعمل علي تأهيلهم نفسياً وإجتماعياً ولم الشمل، وإصدار هويات للأطفال المولودين بعد خروج الأسر من بلدانهم جراء الحروب، وكفالة الخدمات الصحية والتعليمية لهم وعدم فصلهم عن والديهم.

5) دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى تنظيم منتدى حول "دور مؤسسات العمل العربي المشترك ومنظمات المجتمع المدني العربي في لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المترتبة على الصراعات والحروب".

6) معالجة ظاهرة زيادة معدلات المشردين والأطفال مجهولي النسب، وضحايا النزاعات والحروب الجماعات الإرهابية وأطفال السفاح، وإدماجهم في المجتمع، ووضع آلية إعطائهم بطاقات هوية مؤقتة، و قيدهم بأحد مراكز الرعاية.

7) إنهاء الخلافات الداخلية، والخلافات العربية العربية، ووجوب بحث كافة القضايا مثار الخلاف بين الدول العربية، وإيجاد الحلول السلمية للأزمات السائدة في عدد من دول المنطقة.

8) التنسيق بين كل المؤسسات العربية المعنية التشريعية والتنفيذية للتخفيف من آثار النزاعات والحروب والأعمال الإرهابية الجبانة على المواطنين العرب والعمل على منع والحد من بؤر التوتر المحتملة وضرورة وضع آليات لمواجهة تنام وانتشار خطاب الكراهية والتطرف والتحريض على العنف من الجماعات الإرهابية ومعاونيها والعمل على إيجاد إطار تشريعي لتسهيل وتيسير مساهمات الدول والجهات المانحة لعملية إعادة إعمار الدول التي تعرضت لما خربته أيادي الإرهاب الآثمة، والإسترشاد في هذا الشأن برؤية البرلمان العربي الصادرة بشأن رفض العنف والإرهاب وربطه بالدين الإسلامي واستنكار الإجراءات التمييزية ضد المسلمين.

9) التصدي لكافة صور التدخل في الشؤون الداخلية للدول والالتزام بالمبادئ المحصنة للعلاقات الدولية العربية من الإختراقات، لاسيما مبدأ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وتغليب الحوار والتوافق، وصولاً إلى تعظيم قدرة الوساطة العربية والحلول السياسية لأي من الأزمات التي تبرز على الساحة العربية.

(ثانياً) دور البرلمانات في تفادي حدوث النزاعات والحروب والحد من آثارهما:

1) متابعة تنفيذ ما جاء بالوثائق الصادرة عن مؤتمر البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، وآخرها المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات والمجالس العربية الذي عُقد بمقرالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة–

جمهورية مصر العربية يوم 11 فبراير 2018م وصدر عنه الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب، ومتابعة الجهود التى تبذلها البرلمانات العربية بشأن الحد من آثار الحروب والنزاعات وإحلال السلم المجتمعي والأهلي.

2) اتخاذ التدابير التشريعية لتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة القائمة على أساس الحقوق للفئات التي تتضرر بفعل النزاعات والعمليات الإرهابية التي تشهدها المنطقة العربية، خاصة المرأة والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة والمشردين والنازحين واللاجئين.
3) إعداد دليل عربي عن دور البرلمانات العربية في الوساطة بين الأطراف المتنازعة لإيجاد حل سياسي شامل لمختلف القضايا العربية والعمل على الحد من استمرار النزاعات العربية.
4) البدء في إعداد استراتيجية عربية للتعامل مع الأطراف الإقليمية والمجتمع الدولي من خلال مواقف وسياسات جماعية تحقق وتصون المصالح المشتركة للدول العربية، والتصدي لمحاولات التدخل في الشأن الداخلي للدول العربية.
5) تفعيل توصيات البرلمان العربي "نحو نظام جديد للأمن القومي العربي" الصادرة عن ندوة "الأمن القومي العربي"، التي نظمها البرلمان العربي في أكتوبر 2014م، ورفعها إلى جامعة الدول العربية.
6) السعي لإنهاء الصراعات والنزاعات بالطرق السلمية والسياسية، من خلال دور الدبلوماسية البرلمانية العربية ودورها الحقيقي في الوقوف ضد كل محاولات شق الصف العربي.بما يمكن من تفويت الفرصة أمام المنظمات الإرهابية من استغلال معاناة الشعوب، من خلال إعتماد خطة عربية لإدارة الأزمات ومواجهة الكوارث وإرساء السلام والحيلولة دون نشوء نزاعات جديدة، والحد من الآثار السلبية لتزايد اعداد اللاجئين والنازحين في المنطقة، ومؤازرة ودعم البلدان التي ترزخ تحت الصراعات، أو التي تمر بمراحل ما بعد النزاعات وإعادة الإعمار، لإرساء السلام وتثبيت دعائم الدولة.

(ثالثاً) الآليات الآممية للحد من آثار الحروب والنزاعات:

1) ضرورة الإلتزام بالقانون الدولي الإنساني المنظم للقواعد والأسس التى يجب مراعاتها فى النزاعات المسلحة بالتوازى مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

2) تفعيل دور مفوضية ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة ومنظمات حقوق الانسان الدولية، لبذل مزيد من الجهد من أجل تعزيز حقوق الانسان بالمناطق التي تعانى من أثار الحروب والنزاعات.

3) ضرورة إلتزام أطراف النزاع بحماية المدنيين والممتلكات الخاصة، إعمالاً للمادة (3) المشتركة في إتفاقيات جنيف الأربعة.

4) مخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء آلية من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة لحصر ضحايا الإرهاب وتقديم المساعدة لهم.

5) مطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والإسراع بمعالجة الأزمة اللاإنسانية في مناطق الحروب والصراعات العربية، واتخاذ خطوات جادة وفاعلة تجاه القوي الاقليمية التي تغزي الصراعات وتدعم الميليشيات وخاصة ما يقوم به النظام الإيراني بانتهاك حقوق السيادة اليمنية وتهريب الأسلحة والصواريخ الباليستية لميليشيا الحوثي بهدف زعزعة الأمن في المنطقة وإدامة الفوضى.

6) ضمان إيصال المساعدات لمتضرري الحروب عن طريق تطبيق فعلي للقانون الدولي بكافة فروعه، والإلتزام بقرارات مجلس الأمن فى هذا الشأن.

7) تعزيز دور مؤسسات الإغاثة الأممية لمتضرري الحروب والنزاعات.

(رابعاً) دور الاعلام ومؤسسات المجتمع المدني للحد من آثار الحروب والنزاعات:

1) تبني البرلمان العربي لمشروع ميثاق شرف الإعلام الإنساني، لكشف الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وتوثيقها وخاصة في مناطق النزاعات في بعض الدول العربية، ولما يمثله العنصر الإعلامي من دوراً أساسياً يسير جنباً إلي جنب مع جهود ومبادرات العمل السياسي والتفاوضي.

2) التغطية الإعلامية المحايدة لأماكن النزاعات والحروب بما يعكس الصورة الحقيقية وألا يكون أداة للتحريض وتأجيج الصراعات، وكذلك العمل على تكثيف الجهود الإعلامية لكشف الجرائم والتجاوزات اللاإنسانية بتلك المناطق.
3) الدعوة لإيقاف الحملات الإعلامية المعادية بين الدول العربية، وتوثيق العلاقات بينها ضمانًا للتعاون الجماعي وتوحيد الصف لمواجهة أسباب النزاعات والحروب، ودرء المطامع الخارجية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.
4) الرصد الإعلامي للتدخلات الخارجية في مناطق النزاع وماتسببه من تفاقم للصراع والفتنة بين أبناء الوطن الواحد وتصاعد وتيرة التطرف والتعصب.
5) تدريب الإعلاميين العرب علي كشف الممارسات والإنتهاكات الواقعة ببعض المناطق محل النزاع.
6) دعم ومساندة مؤسسات المجتمع المدني لتقديم المساعدات الإنسانية والفنية وفق ضوابط وإجراءات ميسرة.